

ورقة سياسات

يونيو 2022



نحو نموذج اقتصادي منتج وصديق للبيئة

ذ.ة: آسية المسك

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الورقة إلى إبراز مكانم الخلل التي تعترى المبادرات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الأخضر بالمغرب، وأيضاً إبراز أهمية تعزيز هذه المبادرات والربط فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للنهوض بالاقتصاد الأخضر، وتشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك، وكذا إعادة توزيع الاستثمارات العامة والخاصة. لا سيما وأن الاستثمار الأخضر بالمغرب يعد بمثابة فرصة ومصدر للتنويع الاقتصادي، حيث أن استثمار المغرب في إمكانياته البيئية الهائلة سيمنحه من إعادة هيكلة الاقتصاد، ودفع الصناعة نحو تخصصات إستراتيجية وتنويع المنتج الوطني، وبالتالي الرفع من القيمة المضافة للقطاعات الخضراء وتنميتها.

مقدمة:

يعد الهاجس الأكبر للمغرب من أجل تحقيق النمو والاقلاع الاقتصادي، هو استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات لا سيما في المجالات الصناعية والفلاحية والطاقية، على اعتبار أن هذه الأخيرة توفر عدد أكبر من فرص الشغل، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد للحكومة المغربية باستقطاب المستثمرين في مجال صناعة السيارات والطائرات إلى غير ذلك، إلا أن معظم هذه الاستثمارات تهدد الأمن البيئي، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول إمكانية التوفيق بين كل من هاجس استقطاب المستثمرين وفي نفس الوقت حماية البيئة والمحافظة عليها؟ ولعل السبيل لحل هذه المفارقة يكمن في التوجه نحو استقطاب وتشجيع الاستثمار الأخضر أو الصديق للبيئة، بحيث يستطيع هذا الأخير أن يساهم في انتقال المغرب بشكل تدريجي نحو اقتصاد نظيف، يقوم بالأساس على الاستخدام المعقلن للموارد الطبيعية والتقليص من انبعاثات الكربون.

وفي نفس السياق يعتبر الاقتصاد الأخضر حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ واحدا من الأسباب التي تؤدي إلى نمو وتطور البشرية، وبالانتقال نحو هذا النوع من الاقتصاد سيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد، وسوف يؤدي ذلك بشكل ملحوظ إلى تقليل الأخطار وندرة البيئة، إلا أن المغرب شهد خلال السنوات الأخيرة استثمارا رساميل هامة في مجال الاستثمار العقاري

والمحروقات الأحفورية والأصول المالية، بينما بقيت الاستثمارات ضعيفة في المجالات الخضراء من قبيل الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، ووسائل النقل العمومي، والفلاحة المستدامة، وحماية المنظومات البيئية والتنوع البيولوجي، وحماية التربة...¹، ويقتضي هذا الوضع قلب هذه التوجهات، وذلك خدمة لمرامي التوازن والأمن الغذائيين وحماية البيئة عموماً، والنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك على المستويين المتوسط والبعيد.

التحليل:

نحو ريادة إقليمية ودولية في المجال الطاقى

إن الطموح والرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والمتمثلة في جعل المغرب بمثابة مصنع أخضر على المستوى الإقليمي، وكذا تعزيز تموضعه ضمن مصاف البلدان الرائدة في مجال الانتقال الطاقى على الصعيد العالمي، والنهوض بالاقتصاد الوطني الأخضر من خلال الاستثمارات الطاقية، لا سيما وأن المغرب يعد من بين الدول التي تحظى بإمكانات طاقية تنافسية على المستوى العالمي،² الأمر الذي دفع هذا الأخير إلى اعتماد استراتيجية طاقية وذلك منذ سنة 2009، هذه الاستراتيجية التي عبر من خلالها المغرب عن إرادته في رفع حصة الطاقات المتجددة، إلى 42 في المائة سنة 2020، وإلى 52 في المائة بحلول سنة 2030، وذلك وفق أربعة أهداف أساسية والمتمثلة في تعميم الحصول على الطاقة بأسعار تنافسية، وتعزيز أمن الامدادات، وضمان توافر الطاقة، وضبط الطلب وأخيراً وليس آخراً المحافظة على البيئة.

إلا أنه وبالرغم من الأشواط التي تم قطعها في إطار تنزيل الإستراتيجية الطاقية المعتمدة منذ سنة 2009، والتي لا يمكن إنكارها، إلى أنه تمت هناك مجموعة من الأهداف التي لم تتحقق بعد، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب المتداخلة فيما بينها ولعل من أبرزها، نجد على أن الاختيارات التكنولوجية للطاقة المعتمدة في ورزرات مكلفة جداً، بحيث يقدر سعر تكلفة إنتاج كيلو واط/الساعة ب 1.62 درهم بالنسبة لنور 1 و 1.38 درهم لنور 2 وكذا 1.42 درهم لنور 3، وفي مقابل ذلك تتم إعادة بيع الكيلو واط الواحد/الساعة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بسعر لا يتجاوز 0.85 درهم فقط، بالإضافة إلى محدودية التنزيل الأمثل لمضامين القانون رقم 47.01 المتعلق بالنجاعة الطاقية لسنة 2011، كما عرف تنفيذ مشاريع الطاقة الكبرى بورزازات، أوجه القصور أدت إلى عجز على مستوى وكالة "مازن"³ قدر بحوالي 800 مليون درهم سجلته محطات نور 1 و 2 و 3،⁴ وأيضاً احتكار سوق الكهرباء من قبل الشبكات ذات الجهد العالي، إلى غير ذلك من الاختلالات التي تحول دون تحقيق الهدف المنشود، ألا وهو النهوض بالاقتصاد الأخضر في هذا المجال.

نحو النهوض المعقلن بالاقتصاد الفلاحي المغربي

يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب من القطاعات الاقتصادية المهمة والأكثر تشغيلاً على المستوى الوطني، بحيث يوفر فرص تشغيل تقدر ب 4 ملايين منصب شغل، كما يشغل هذا القطاع حوالي 80 بالمئة من الساكنة النشيطة بالوسط القروي،⁵ وفي هذا الإطار تمت صياغة مخطط المغرب الأخضر، كاستراتيجية جديدة للفلاحة في أبريل 2008، والتي تقوم على دعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الفلاحي من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى.

إلا أن معظم المستفيدين من الامتيازات والتحفيزات الاستثمارية هم مقاولات فلاحية ضخمة، هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، الأمر الذي يجعلنا أمام مجموعة من الممارسات التي تؤدي إلى استنزاف الثروات الطبيعية (الفرشة المائية مثلاً)، ونذكر هنا على سبيل المثال زراعة البطيخ في منطقة زاكورة، هذه الأخيرة التي تعاني أساساً من ندرة المياه، بل حتى على مستوى توفير الأمن الغذائي فهي لم تحقق قيمة مضافة مهمة، لأنها تعمل على تصدير معظم محاصيلها الزراعية إلى الخارج، مع العلم أن المغرب لا يحقق اكتفاءه الذاتي من جل المواد المصدرة، كما أنه وبالرغم من اعتماد مخطط المغرب الأخضر بهدف تحقيق الإقلاع على مستوى الاقتصاد الفلاحي، إلا أن هذا الأخير لا يزال معلقاً على تساقط الأمطار من عدمه، الأمر الذي يحول دون تحقيق النهوض

1 - الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030.

2 - الأمر الذي أكدته دراسة قام بها مجلس الطاقة العالمي بشراكة مع مكتب Frontier Economics والتي تمت عنوانها بالأبعاد الدولية لخارطة طريق الطاقة الهيدروجينية Power To X.

3 - مازن: المجموعة المسؤولة عن ريادة وتسيير قطاع الطاقات المتجددة في المغرب

4 - الرأي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في يوليو 2021 تحت عنوان: تسريع الانتقال الطاقى من أجل وضع المغرب على مسار النمو الأخضر

5 - تقرير أصدره البنك الدولي سنة 2017 بتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط. تحت عنوان سوق الشغل بالمغرب: التحديات والفرص

الفعلي بمستوى الإنتاجية في القطاع الفلاحي، ويبين الجدول أسفله تطور فائض الإنتاجية في القطاع الفلاحي في الفترة ما قبل وما بعد اعتماد مخطط المغرب الأخضر إلى حدود سنة 2014.

تطور فائض الإنتاجية في القطاع الفلاحي

2009-2014	2000-2008	
6,6%	6,0%	معدل النمو الحقيقي للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي بتكاليف عوامل الإنتاج (1) + (2)
1,1%	0,1%	عوامل الإنتاج (1)
0,1%	0,1%	عامل الشغل براتب
-0,2%	-0,3%	عامل الشغل بدون راتب
1,2%	0,3%	عامل رأس المال
5,6%	5,9%	فائض الإنتاجية (2)
16,0%	2,0%	المساهمة لعوامل الإنتاج في النمو الحقيقي للقيمة المضافة الفلاحية (بالنسبة المئوية)
1,0%	2,2%	عامل الشغل براتب
-3,2%	-5,0%	عامل الشغل بدون راتب
18,3%	4,7%	عامل رأس المال
84,0%	98,0%	مساهمة فائض الإنتاجية في النمو الحقيقي للقيمة المضافة الفلاحية (بالنسبة المئوية)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

نحو سياسة ضريبية قادرة على بلوغ رهان الإقلاع النظيف

ورد في المادة 58 من القانون 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة على أنه: "يؤسس بموجب نصوص تطبيقية لمقتضيات هذا القانون، والقانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمار، نظام للتحفيزات المالية والجبائية لأجل تشجيع الاستثمار وتمويل المشاريع الهادفة إلى حماية البيئة واستصلاحها"،⁶

وفي هذا الإطار تم إطلاق برنامج "تطوير-نمو أخضر" في يناير 2021، وذلك لدعم المقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من أجل إنتاج خال من الكربون، حيث يتوخى هذا البرنامج، الذي تسهر على تنفيذه الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة (مغرب المقاولات) والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، مواكبة المقاولات الصناعية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في تطوير العمليات

والمنتجات الخالية من الكربون، ودعم انبثاق قطاعات صناعية خضراء جديدة وتقليص مستوى التلوث الصناعي.

نحو كسب رهان السوق الأوروبية

وتزداد أهمية هذه الورقة مع الالتزامات الأوروبية الجديدة والتي تهدف للوصول إلى الحياد المناخي الشامل وذلك في أفق سنة 2050، هذه الالتزامات التي تمت ترجمتها في الصفة الخضراء للاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي تمخض عنه فرض معظم الدول الأوروبية لضريبة الكربون، ولعل آخرها فرنسا التي أدخلت هذه الضريبة حيز التنفيذ في سنة 2022، وبما أن الاقتصاد المغربي موجه نحو السوق الأوروبية، هذا ما سيجعل من إمكانية الولوج إلى هذه السوق بالأمر الصعب، أو على الأقل مكلف لحد

6 - ظهير شريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة. الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1424 (19 يونيو 2003)، ص 1900.

ماء، الأمر الذي يحتم على المغرب التوجه نحو اعتماد الصناعات النظيفة، التي لا تخضع لضريبة الكربون عند التصدير لأوروبا، خصوصا وأن إمكانية المغرب في هذا السياق كبيرة جدا، بحيث تم تصنيف المغرب في دراسة ألمانية مؤخرا كواحد من بين أفضل خمس بلدان في العالم في مجال تطوير الشركات الطاقية، بل أكثر من ذلك تمت هناك فرصة سانحة أمام المغرب من أجل التوجه نحو تزويد أوروبا بالطاقة الخضراء عبر الكهرباء والهيدروجين.

خاتمة

وفي الختام تنطلق العديد من الرؤى الإصلاحية للنهوض بالاقتصاد الأخضر بالمغرب، من أهمية تكريس أرضية ملائمة قادرة على استيعاب واحتواء هذا النوع من الاقتصاديات، كما نأمل أن تشكل هذه الوثيقة أداة معلوماتية ومعرفية، تساهم في رفد صناعات القرار والمعنيين والذين يتوجهون نحو الإصلاح، عبر أدوار تكاملية بتعاون بين الحكومة والبرلمان، للمساهمة في النهوض بالاقتصاد الأخضر وتطويره في المغرب، وذلك بهدف خدمة كل من الاقتصاد والبيئة على حد سواء.

التوصيات:

بالرغم من كل هذه المخططات والبرامج المعتمدة في المغرب، والتي تهدف إلى تحقيق اقلاع على مستوى الاقتصاد الأخضر، إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني من المحدودية، بحيث نستشف مما سبق على أن النهوض بالاقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على المنح والتحفيزات المالية الممنوحة للاستثمارات الخضراء، وإنما يجب اعتماد خطة اقتصادية شاملة، وقادرة على تحقيق اقلاع حقيقي، وفي هذا الإطار يجب النهوض بالابتكار وجعله متلائما مع الموارد الطاقية المتاحة والحاجيات الاستراتيجية للمغرب، وذلك إعمالا لما تم التأكيد عليه من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في تقريرها الصادر سنة 2016 والذي جاء فيه على أنه: "بدون تكنولوجيا وابتكار لن يكون هناك تصنيع، وبدون تصنيع لن تكون هناك تنمية..."، الأمر الذي يدفعنا للحديث عن ضرورة التوجه الفعلي والفعال، نحو تبني مقاربة اقتصادية وصناعية قائمة على الابتكار، ولعل ذلك لن يتأتى إلا بوجود إرادة حقيقية، وتوفير ميزانيات مهمة تعكس بوضوح هذا التوجه، وتدعم البحث العلمي والابتكار.

ففي الوقت الذي بلغ فيه المتوسط العالمي لتمويل الابتكار 2.27% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، لا تتعدى هذه النسبة في المغرب 0.8% من الناتج الداخلي الإجمالي، كما ينبغي أيضا الانفتاح على الجامعة، وكذا محاولة النهوض بمستوى التكوين داخل هذه الأخيرة بكيفية تجعلها مستجيبة لمتطلبات سوق الشغل والتوجهات الاقتصادية والاستثمارية الكبرى للدولة.

كما يتعين العمل على أن تكون المنظومة الجبائية، آلية لدعم الطموح المتمثل في جعل المغرب بمثابة مصنع أخضر على الصعيد الإقليمي، من خلال اعتماد جملة من التدابير، منها استحضار البعد المتعلق بسن ضرائب خضراء أثناء تهيئة مناطق الأنشطة، عبر تزويدها بالموصفات البيئية الأكثر تطورا، والتي تتيح ترشيد التكاليف وتيسير المساطر المتعلقة بالاستثمار الأخضر، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإدراج الرسمي للبعد البيئي ضمن النظام الضريبي المغربي، عن طريق اعتماد أسلوبين إثنين؛ الأول ردعي في مواجهة الملوثين، والثاني تحفيزي يمنح لأصدقاء البيئة، وكذا التوجه نحو الجهوية الطاقية أي العمل على تحقيق الأمن الطاقى الجهوي وذلك عن طريق خلق خزان للطاقات المتجددة على مستوى كل جهة على حدى.

ويبين الجدول أدناه مجموعة من الإجراءات لتفعيل جهود كافة الجهات الشريكة ذات الصلة، لتحقيق التغيير المطلوب ألا وهو النهوض بالاقتصاد الأخضر بالمغرب؛

الجهات ذات الصلة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - وزارة الداخلية	مراقبة وترشيد العمليات الزراعية من قبل خبراء ومهندسين فلاحيين، حتى لا يؤدي النهوض بالاقتصاد الفلاحي إلى القضاء على الثروات الطبيعية والفرشة المائية بالمغرب.
- وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة الصناعة والتجارة	منح امتيازات ضريبية لفائدة المقاولات الخضراء، وكذا دعم وتشجيع المقاولات القائمة على الانتقال من استخدام وسائل الانتاج الملوثة إلى أخرى صديقة للبيئة.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	تشجيع البحث العلمي الموجه نحو خدمة الاقتصاد الأخضر، وجعل التكوين العالي في خدمة هذا التوجه الطموح.
- وزارة التجهيز والنقل - وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة الصناعة والتجارة	اعتماد تقنية الصكوك لتوسيع شبكة النقل العمومي الصديق للبيئة (الحافلات الكهربائية)، ليشمل معظم المدن المغربية.
- وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	دعم الصناع التقليديين وتزويدهم بوسائل إنتاج حديثة أقل إضراراً بالبيئة، وذلك من خلال منح قروض مجانية وطويلة الأمد.

لائحة المراجع:

- الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030.
- دراسة قام بها مجلس الطاقة العالمي بشراكة مع مكتب Frontier Economics والتي تمت عنونها بالأبعاد الدولية لخارطة طريق الطاقة الهيدروجينية Power To X.
- الرأي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في يوليو 2021 تحت عنوان: تسريع الانتقال الطاقوي من أجل وضع المغرب على مسار النمو الأخضر
- تقرير أصدره البنك الدولي سنة 2017 بتعاون مع المندوبية السامية للتخطيط. تحت عنوان سوق الشغل بالمغرب: التحديات والفرص
- ظهير شريف رقم 1.03.59 صادر في 10 ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة. الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 18 ربيع الآخر 1424 (19 يونيو 2003)، ص 1900.

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
نحو نموذج اقتصادي منتج وصديق للبيئة
منشور من قبل:

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V. Bureau du Maroc.
info.rabat@kas.de